التوسع النقدي وأثره علي ارتفاع الاسعار

في الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٩١

الدكتورة
سهير محمد السيد حسن

مقدمة :

يرجع إهتمامنا بهذا الموضوع إلى زيادة حدة مشكلة التضخم بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، وخصوصاً بعدما أصبح تزايد معدلات التضخم بمثابة الضريبة العشوائية العامة والتى يسهل ترحيل معظم عبئها إلى محدودى الدخل.

ونظراً لإختلاف أسباب التضخم (١) فإننا سنحاول تحديد ماإذا كان التضخم الذى ساد الإقتصاد المصرى فى الفترة من ٧٥ - ١٩٩١ ، تضخم نقدى ، أى تضخم مرتبط بزيادة معدل نمو السيولة المحلية في خلال تلك الفترة، أو تضخم هيكلي ذات مظهر نقدي.

وهذا بطبيعة الحال يقودنا إلى ضرورة فحص العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، على أساس إختبار الفرض العلمى الذى تستند عليه نظرية الكمية، والتى تنسب الإرتفاع فى المستوى العام للأسعار إلى الزيادة فى كمية النقود، مع الاخذ فى الاعتبار للعوامل الأخرى (٢).

وبوجه آخر يمكن القول أننا سنحاول قياس ما إذا كانت النظرية الكمية تنطبق على حالة الاقتصاد المصرى فى الفترة المشار إليها أو لاتنطبق ؟ وخصوصا أنه على الرغم من قدم فكر النظرية الكمية التقليدية، إلا أن منطقها لم ينهدم بعد، حيث يمكن من خلالها تفسير الإتجاه العام لمعدلات التضخم السائد فى بعض الإقتصاديات، على اعتبار أن المستوى العام للأسعار يمكن أن يكون دالة سببية طردية في كمية النقود المتداولة.

وكل ما نهدف إليه هو محاولة إظهار :-

- مدى بعد أوقرب أدوات التحليل التى استندت عليه النظرية الكمية فى تفسيرها للتضخم على النحو الذي مر به الاقتصاد المصرى فى الفترة من ٧٥ - ١٩٩١ ؟.

---

(١) تضخم نقدى بسبب دفع الطلب أو تضخم نفقة بسبب زيادة تكلفة الإنتاج.

(٢) تطور معدل نمو إجمالى الناتج القومى وتطور سرعة دوران النقود.

ولاشك أن هذه النظرية تعتبر أولى النظريات التى حاولت تفسير كيفية تحديد المستوى العام للأسعار والتقلبات التى تحدث له [١]، وعلي الرغم من الإنتقادات التى وجهت لهذه النظرية، إلا أنها ألقت الضوء على العلاقة الميكانيكية لتأثير التغير فى كمية النقود على المستوى العام للأسعار ولاسيما في الدول النامية وخصوصا بسبب طبيعة الإختلال الذى يحدث بين معدل نمو السيولة المحلية الخاصة M_2 ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، والناتجة عن السياسات النقدية التوسعية وتبعيتها للسياسة المالية.

ومن ثم فإن بعض الافتراضات المبسطة - والتى يستند عليها منطوق النظرية الكمية - يمكن تطويعه بحيث يستفاد به فى تفسير الضغوط التضخمية التى عانى منها الاقتصاد المصرى في خلال الفترة السابق الإشارة إليها.

وفى ضوء هذه الخلفية النظرية الموجزة، سوف نحاول تحليل كل من :

- تطور كمية النقود بمفاهيمها المختلفة (جدوليا).
- تطور المستوى العام للأسعار (جدوليا).
- تطور الناتج القومى الحقيقى.
- أسباب السياسة النقدية التوسعية.
- علاقة هذه السياسة بالعجز في الموازنة العامة.
- العلاقة الدالية بين العجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ومعدل ارتفاع المستوى العام للأسعار.

---

(١) حيث افترضت أن المستوى العام للأسعار يرتفع أو ينخفض بزيادة أو انخفاض كمية النقود المتداولة وذلك إذا ظلت سرعة دوران النقود (V) والناتج القومى (Y) على حالهم، وطبقا لمعادلة Irving Fisher $(MV = PY)$ $P=\frac{MV}{Y}$ أى أن كمية النقود M × سرعة دورانها V = الناتج القومى Y × المستوى العام للأسعار P.

وذلك بغرض التعرف على مدى التوازى أو العلاقة الإرتباطية بين المتغيرات السابقة وأثر ذلك على معدل التضخم والقوى التضخمية فى الاقتصاد المصرى في خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٩٧٥ - ١٩٩١.

ولدراسة تطور كمية النقود المتداولة لابد أن نحدد المفهوم الذى سوف نعتمد عليه لتحديد العرض النقدى والعوامل التي تؤثر فى زيادته وهذا يقودنا إلى تحديد :

اولا - المفاهيم المختلفة للنقود:

يمكن تصنيف النقود طبقا لحدود التعريف الخاص بها (المعنى الضيق - المعنى الواسع).

ا - تعريف النقود بالمعنى الضيق (وسائل الدفع الجارية M_1)

ويقصد بتعريف النقود بالمعنى الضيق والذى يرمز إليه فى الإحصائيات النقدية الدولية بـ M_1 على أنها تمثل وسائل الدفع الجارية (M_1) وهى عبارة عن :-

وسائل الدفع الجارية M_1 = النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى [1] + الودائع الجارية (غير الحكومية) بالعملة المحلية.

وهذا التعريف يجعل النقود متغير أكثر إستقرارا، حيث لايتأثر بفروق أسعار الصرف وتقلباتها.

٢- تعريف النقود بالمعنى الواسع (السيولة المحلية الخاصة M_2)

ويطلق على النقود بالمعنى الواسع والذى يرمز إليه فى الإحصائيات النقدية الدولية بـ M_2 تمييزا لها عن إجمالى السيولة المحلية M_3 ، وهى فكرة أوسع نسبيا

---

(١) أى أن إجمالى النقدية التي فى حوزة الطاع العائلى وقطاع الأعمل (باستثناء البنوك) والقطاع الإداري في خلال فترة معينة.

عن فكرة وسائل الدفع الجارية .

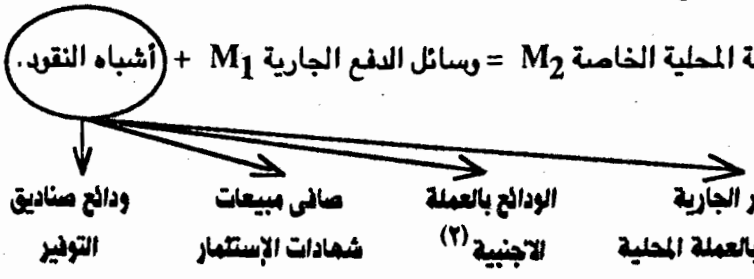

وهذا التعريف يعتبر أقل إستقرارا - فى الدول النامية - من التعريف السابق وذلك لتداخل بعض المتغيرات الداخلية (٢) مع بعض المتغيرات الخارجية (٣)، إلا أنه التعريف الأكثر شيوعا فى الدول المتقدمة لزيادة الميل الحدي للإدخار وزيادة درجة الوعى المصرفى وترسيخ مفهوم الإقتراب النقدى، هذا إلي جانب الإستقرار النسبى لأسعار الصرف.

٣- السيولة الإجمالى M_3 :-

تشتمل السيولة المحلية الإجمالية ويرمز لها بالرمز M_3 على :-

- السيلة المحلية الخاصة M_2.
- الودائع غير الحكومية لدى البنوك المتخصصة.

مطروحا منها

- النقدية فى خزائن تلك البنوك.
- ودائع تلك البنوك لدى بقية الجهاز المصرفى.

وبطبيعة الحال فإن هذا التعريف سوف يزيد الأمر تعقيدا بسبب كثرة المتغيرات

---

(١) ودائع جارية وغير جارية لدى البنك المركزى والبنوك التجارية وبنوك الإستثمار وفروع البنوك الأجنبية

(٢) مثل متوسط مستويات الدخول الفردية إلى جانب الميل الحدى للإدخار ودرجة الوعى الإدخارى والمصرفى.

(٣) أثرفروق أسعار الصرف.

والمحددات الداخلية والخارجية والتى تساهم فى خلق مزيد من التقلبات على قيمة السيولة الإجمالية M_3.

ولاسيما أن أهم البنود المقابلة للسيولة المحلية الخاصة M_2 والسيولة الإجمالية M_3 تتمثل فى :-

صافى الأصول الأجنبية : وهذا البند يرتبط بحالة ميزان المعاملات الجارية والتحويلات (مدى استمرار العجز) ولذلك فقد يمارس أثر إنكماشيا على السيولة الإجمالية في حالة إستمرار العجز.

صافى المطلوبات من : الحكومة - القطاع العائلى - صافى البنود الأخرى. وعادة ما ينتج عن هذا البند اثارا توسعية علي السيولة الإجمالية ، نظرا لتزايد صافي مديونية هذه القطاعات للبنك المركزى.

والآن سنحاول تحديد مفهوم التضخم بأنواعه

ثانياً- مفهوم وانواع التضخم :

يتبلور مفهوم التضخم فى الإنخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقود المحلية والتى تعكس لنا معدل التآكل النقدى الناتج من تدهور القوة الشرائية للوحدة النقدية [١] ولاسيما أن الإرتفاع المستمر فى المستوى العام للأسعار من شأنه تخلى وحدة النقود المحلية عن الحدود الإقتصادية لوظائفها [٢] .

---

(١) أى إنخفاض الكمية التى يمكن الحصول عليها من السلع والخدمات فى مقابل التخلى عن وحدة النقود على إعتبار أن القيمة الحقيقية للنقود = مقلوب المستوى العام للأسعار.

(٢) فعلى سبيل المثال نجد أن زيادة معدلات التضخم فى الإقتصاد المصرى ، قد دفعت الوحدات الإقتصادية إلى التخلى النسبى عن إستخدام الجنية المصرى كمستودع للقيمة وكأداة لتسوية الإلتزامات الآجلة ، مما ساهم فى خلق ظاهرة دلورة الإقتصاد المصرى.

ويمكن إرجاع التضخم إلى :

ا - تضخم الطلب (جذب الطلب)

ويمكن النظر إلى هذا النوع من التضخم على أنه ظاهرة نقدية ، ساهمت فى دفع الطلب على السلع والخدمات إلى أعلى وبمعدل يفوق الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومى.

وبوجه عام ، يمكن القول أن هذا النوع من التضخم النقدى قد يكون منشأة زيادة إجمالى الإنفاق القومي بمعدل يفوق زيادة إجمالى الناتج القومى ، وسواء كان ذلك بسبب :

- السياسات المالية (زيادة الإنفاق العام).
- السياسات النقدية (زيادة الإصدار النقدى).
- تغير الأنماط الإستهلاكية وزيادة معدلات الإستهلاك بسبب زيادة الدخول النقدية.
- جمود الجهاز الانتاجي وانخفاض مرونة عرض السلع والخدمات المحلية.

وبذلك نجد أن هذه المتغيرات من شأنها زيادة التدفقات النقدية بدرجة أكبر من المعروض من السلع الخدمات، وهذا يساهم فى ظهور فائض من الطلب الكلى، كما هو موضح من الأشكال التالية :

شكل رقم (١)

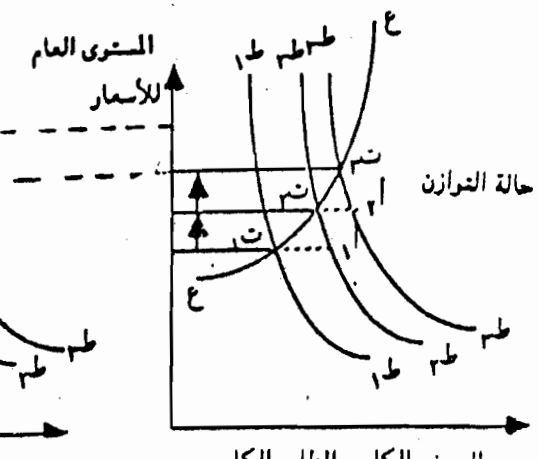

العرض الكلى والطلب الكلى من السلع والخدمات

شكل رقم (٢)

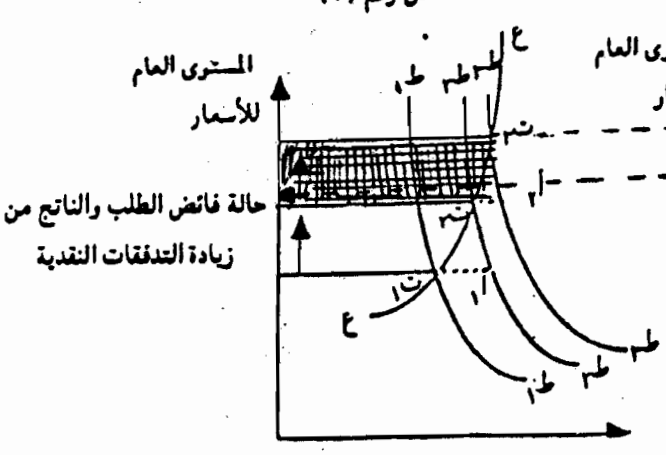

العرض الكلى والطلب الكلى من السلع والخدمات

٢- تضخم النفقة :

وينتج هذا النوع من التضخم نتيجة إرتفاع تكلفة الإنتاج (١) التى يتحملها المنتجين مما يدفعهم لترحيل هذا العبء للمستهلك النهائي وذلك حسب درجة مرونة الطلب والعرض لكل من السلع والخدمات التي ينتجونها.

٣- التضخم المستورد :

يرتبط هذا النوع من التضخم بمدى زيادة تكلفة المدخلات المستوردة بالنسبة للتكاليف الكلية للإنتاج، ويطلق على هذا النوع مصطلح التضخم المستورد لأن المعاملات الخارجية هى أساس إنتقال التضخم من الدول الصناعية الكبرى للدول النامية والتي تلجأ إلى الإستيراد المكثف للسلع والخدمات.

ويتوقف أهمية هذا النوع من التضخم على :

- **الوزن النسبي للواردات فى تغذية العرض الكلى للسلع والخدمات فى الاقتصاد القومى.**
- **درجة إرتباط الاقتصاد القومى بالسوق العالمية.**
- **معدل التغير فى أسعار صرف العملات الأجنبية بالنسبة للعملات المحلية.**

فبالنسبة لحالة الإقتصاد المصرى فى الفترة من ٧٥ - ١٩٩١، نجد أن دخول هذا الاقتصاد الحقبة البترولية، وأيضا زيادة الواردات الجارية والتنموية، ساهم في تضخيم آليات التضخم المستورد، نظرا لأهمية الدور الذى تلعبه الواردات فى تحديد العرض الكلى للناتج القومى (٢) والسلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد القومى (٣).

---

(١) كإرتفاع معدلات الأجور بنسبة أكبر من معدلات إنتاجية عنصر العمل - إرتفاع أسعار الطاقة والوقود - إرتفاع أسعار المواد الأولية والخدمات الإنتاجية - وجود طاقات إنتاجية عاطلة - إرتفاع تكلفة الأموال - تزايد رغبة المنتجين في تعظيم عوائدهم بمعدلات كبيرة كأثر للتوقعات باستمرار التضخم.

(٢) على أساس الواردات من الأجهزة والمعدات التنموية وأيضا السلع الوسيطة والمواد الخام.

(٣) السلع الإستهلاكية الجارية المستوردة.

ومن ثم أصبحت آثار التضخم المستورد أوضح سواء بسبب زيادة الأسعار العالمية (١) بالنسبة للسلع المصنعة أو بسبب فروق أسعار صرف العملات الأجنبية.

وفى النهاية نجد أن تصدير التضخم بأسلوب مدار أصبح من أهم المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد المصرى بسبب زيادة إستيراد السلع الوسيطة والاستثمارية والجارية على نطاق واسع مما يضاعف من عبء التضخم المستورد على برنامج التنمية.

والآن سوف نبدأ بتحليل مؤشرات التضخم والقوى التضخمية التى سادت فى خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٩١ من خلال التحليل الجدولي للأرقام القياسية لأسعار الجملة والمحلية والمستهلكين.

ثالثا : تطور الأرقام القياسية لنفقات المعيشة والأجور الحقيقية.

على الرغم من اختلاف أسلوب حساب الأرقام القياسية من دولة إلي أخرى - حسب درجة ثرائها وتقدمها ونظامها الاقتصادى - هذا إلى جانب اختلاف الأوزان التى يتم بها ترجيح كل سلعة من السلع الداخلة فى سلة الإستهلاك "Panie'r de Con-sommation". فإن طريقة الأرقام القياسية لنفقات المعيشة هى البيان الإحصائى المتاح الذى يمكن الإستناد عليه لتحديد تكلفة المعيشة، حتى لو كان يعكس لنا الحقيقة بدرجة محدودة.

وسوف نلقى الضوء بصفة عامة على أرقام ومؤشرات الجدول الآتى :

---

(١) وخصوصا أن الاقتصاد المصرى قد وصل إلي ذروة أزمة الدين الخارجى.

تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة وأسعار المستهلكين
في الحضر والريف في الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٩١

سنة الأساس ١٩٦٦/٦٥ بالنسبة لأسعار الجملة - سنة الأساس ١٩٦٧/٦٦ بالنسبة لإسعار المستهلكين

	الرقم القياسي لأسعار الجملة أساس ١٩٧٥	معدل التغير السنوي %	قيم النقود	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (حضر)	معدل التغير السنوى %	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (ريف)	معدل التغير السنوي %
٧٥	١٠٠	-	١,-	١٠٠	-	١٠٠	-
٧٦	١١٠,٣٢	١٠,٣٢	٠,٩١	١١٤,٩٨	١٤,٩٨	١١٦,٦٧	١٦,٦٧
٧٧	١٢١,٦٩	١٠,٣١	٠,٨٢	١٢٨,٣٤	٨,٢٥	١٣١,٤٥	١٢,٦٧
٧٨	١٣٤,٨٠	١٠,٧٧	٠,٧٤	١٣٧,٨٢	٧,٠١	١٤١,٩٩	٨,٠٢
٧٩	١٥٤,١٤	١٦,٩٢	٠,٦٥	١٥٠,١١	٩,٦٢	١٥٨,٣١	١١,٤٩
٨١/٨٠	١٨٠,٢٢	٣٣,١٤	٠,٥٥	١٨٨,٧٢	٢٥,٧٢	١٩٧,٦٢	٢٤,٤٨
٨٢/٨١	٢٠٥,٠٣	١٣,٧٩	٠,٤٩	٢١٥,٩٨	١٤,٤٥	٢٢٤,٤٢	١٣,٥٦
٨٣/٨٢	٢٤٩,٦٣	٢١,٧٣	٠,٤٠	٢٤٨,٨٢	١٥,٢١	٢٦٦,٥٣	١٨,٧٦
٨٤/٨٣	٢٧٢,٩٩	٩,٣٦	٠,٣٧	٢٧٩,٢٥	١٢,٢٣	٣١٤,١٠	١٧,٨٥
٨٥/٨٤	٢٩٩,٦٣	٩,٧٦	٠,٣٣	٣١٩,١٤	١٠,٩٧	٣٤٠,٣٢	٨,٣٥
٨٦/٨٥	٢٥٣,٥٣	١٧,٦٥	٠,٢٨	٣٧٠,٦٤	١٦,١٣	٣٩٩,٥٤	١٧,٤٠
٨٧/٨٦	٣٩٣,٦٣	١١,٦٦	٠,٢٥	٤٦٣,٨٨	٢٥,١٦	٤٨٣,٦٨	٢١,٠٦
٨٨/٨٧	٤٩٥,٣٦	٢٥,٨٤	٠,٢١	٥٥٠,١٥	١٨,٦٠	٥٥٦,٣٥	١٥,٠٢
٨٩/٨٨	٦٢٠,١٥	٢٥,١٩	٠,١٦	٦٤٢,-	١٦,٧٠	٦٧٣,٨٤	٢١,١٢
٩٠/٨٩	٧٤٢,٥٨	١٩,٧٤	٠,١٤	٧٧٧,٩٢	٢١,١٧	٨٢٩,٦٧	٢٣,١٣
٩١/٩٠	٨٦٠,٦٩	١٥,٩	٠,١٢	٨٩٢,٥	١٤,٧٣	٩٢٦,٢٨	١١,٦٤

(١) بالنسبة للرقم القياسى لأسعار الجملة فقداستخدمت أوزان مستخرجة من القيم الإجمالية للإنتاج الزراعى والصناعى، فضلا عن اتساع شموله للإطار السلعى لتصوير جميع إتجاهات الأسعار.

(٢) قيم النقود محسوبة على أساس مقلوب الرقم القياسى لأسعار الجملة.

(٣) إن الرقم القياسى لأسعار المستهلكين طبقا لسنة الأساس ١٩٦٧/٦٦.

المصدر :- من ١٩٧٥ - ٨١/٨٠ محسوبة على أساس الأرقام الواردة بالنشرة الاقتصادية - للبنك الأهلى المصرى - العدد الأول والثانى ١٩٨١ ص ٥٦ ، ص ٥٧.

- من ١٩٨٢/٨١ وحتى ١٩٨٤/٨٣ محسوبة من جداول المؤشرات الاقتصادية - النشرة الاقتصادية - البنك الأهلى المصرى - العدد الثانى ١٩٨٤.

- من ١٩٨٥/٨٤ وحتى ١٩٩٠/٨٩ محسوبة من جداول المؤشرات الاقتصادية - النشرة الاقتصادية - البنك الأهلى المصرى - العدد الأول ١٩٩١ ص ١٣٧.

- ١٩٩١/٩٠ محسوبة من جداول المؤشرات الاقتصادية بنفس المصدر العدد الأول ١٩٩٢.

والآن سنحاول ترجمة هذه المؤشرات بيانيا بالشكل الآتى :

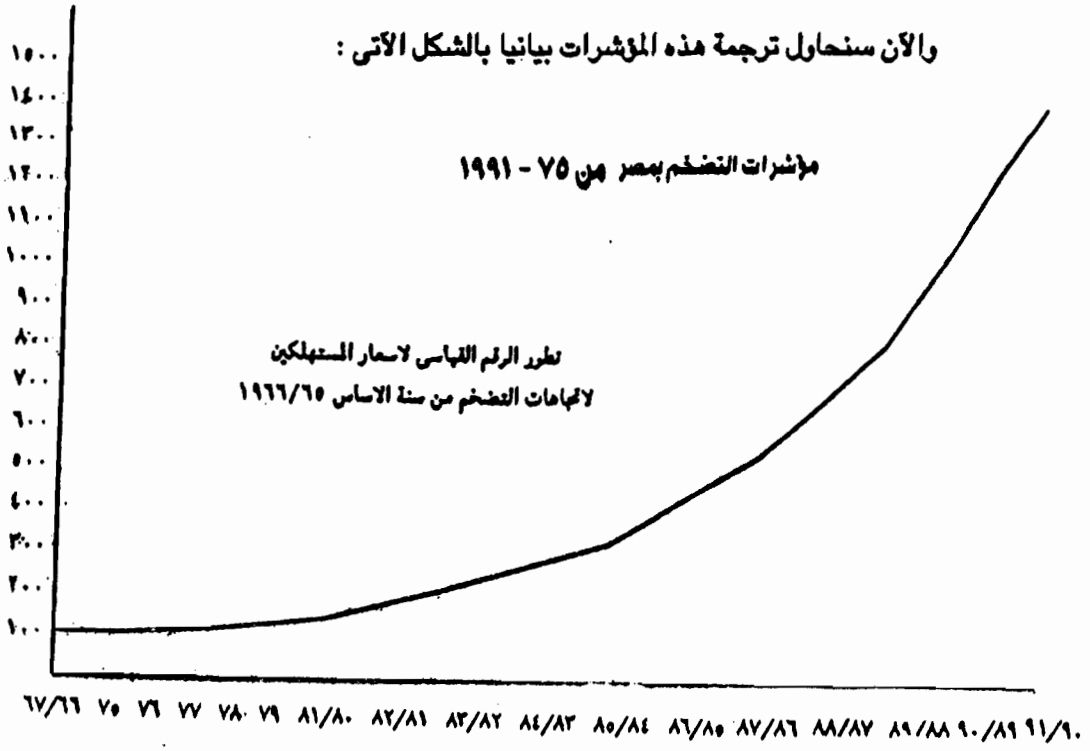

من الجدول والرسم البيانى يتضح الآتى :-

- أن معدلات إرتفاع الأسعار - والذى تعكسه الأرقام القياسية لكل من أسعار الجملة والمستهلكين (حضر وريف) - كانت معتدلة نسبيا فى الفترة من ٧٥ - ١٩٧٩.

- ومن المفارقات الغريبة أن هذه المعدلات قد اقترنت بارتفاع معدلات الاستهلاك وزيادة كمية وسائل الدفع المتاحة والسيولة المحلية الخاصة M_2 وذلك للإعتبارات الآتية :-

* تزايد تحويلات العاملين فى الخارج سواء بسبب زيادة دخولهم لارتفاع أسعار البترول بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، أو لتزايد أعدادهم ، وأيضا لارتفاع سعر الصرف التشجيعي. وجدير بالذكر أن معظم هذه التحويلات كانت فى معظمها توجه إلى السلع الإستهلاكية الترفية وشراء العقارات والأراضى.
* سياسة الإنفتاح وما تلاها من ظهور أنماط إستهلاك جديدة.
* زيادة الدخول النقدية لشريحة إجتماعية عريضة تتسم بزيادة ميلها الحدى للإستهلاك.
* إتجاه معظم الإستثمارات إلى الأنشطة التجارية ذات العائد المجزى والسريع.
* تفشى ظاهرة حمي الإستهلاك الترفى والكمالى.
* تحيز سياسة التحول الهيكلى للإقتصاد المصرى للقطاعات الخدمية.
* زيادة الإنفاق العام لتعمير مدن القناه.
* دخول الإقتصاد المصرى الحقبة البرولية وزيادة الدخول النقدية لبعض الفئات.

وهذا فى حد ذاته كفيل بزيادة حدة الضغوط التضخمية التى اخفيت أو كبتت مظاهرها بسبب :-

- التسعير الإداري للكثير من السلع والخدمات.
- ثبات أسعار خدمات السكن كاثر للسياسات الإشتراكية.

- ثبات أسعار إيجارات الأراضى الزراعية لصالح المستأجر الزراعى.
- ثبات أسعار بعض السلع التي تنتجها وحدات القطاع العام واضطرار الدولة لتحمل فروق التكلفة.
- مجانية بعض الخدمات وفى مقدمتها التعليم والصحة العامة.
- سياسة الدعم السلعى بالنسبة للسلع وأسعار الطاقة ومياه الشرب وخدمة المواصلات وأجور السفر.

كل هذه الإعتبارات جعلت التضخم لايظهر بوضوح إلا بالنسبة للسلع التى تخضع في نظام تسعيرها لقوى السوق (١).

اما إبتداء من عام ١٩٨١/٨٠ فقد اخذ معدل التضخم فى الزيادة المستمرة حتى وصل إلى اعلى معدلاته عام ١٩٩١/٩٠ وذلك للإعتبارات التالية :-

- بدأت الدولة تتبع سياسة التخلى التدريجى عن الدعم، فضلا عن اتباعها أسلوب لتصحيح هيكل الأسعار وذلك من خلال رفع أسعار كل من (البنزين - أجور السفر - الغاز والكهرباء - المواصلات - الخدمات السلكية واللاسلكية)، وذلك لمعالجة ظاهرة التشوهات السعرية، حتى تأخذ الأسعار وضعها الحقيقى الذى يكفل ترشيد الإستهلاك وزيادة الإنتاج.
- إرتفاع أسعار الدواء وخدمات المستشفيات وأتعاب الأطباء.
- إرتفاع أسعار اللحوم والدواجن والأرز والحبوب طبقا لسياسة التحرير النسبى للأسعار، ونود أن نشير أن التغير الذى يشمل أسعار هذه السلع يمثل أمرا خطيرا بالنسبة للمستهلك، حيث يزداد إحساسه اليومى بالضغوط التضخمية (٢).

---

(١) السلع التى ينتجها القطاع الخاص أو يستوردها المستورد الخاص.

(٢) لأن هذه السلع ترتبط بأهم أساسيات وضروريات الحياه، حيث يتوقف عليها مستوى الإشباعات الأساسية

- بداية برنامج الإصلاح والتثبيت الاقتصادى، وما أعقبها من آثار تضخمية.

وفى النهاية يمكن القول أن الضغوط التضخمية كانت أكثر وضوحا فى الريف بسبب الطفرة فى الدخول النقدية الناتج عن تعظيم أرباح المزارعين على حساب ملاك الأراضى، فضلا ن زيادة الميل الحدى للإستهلاك وزيادة درجة إعتماد الريف على المدينة بخصوص الحصول على السلع والخدمات الأساسية، فضلا عن ظهور أنماط إستهلاكية جديدة ساهمت في ظاهرة جذب الطلب أيضا بسبب زيادة أسعار البنزين ونفقات النقل وأسعار الغاز والكهرباء، فعلى سبيل المثال نجد أن أعلى معدلات تضخم شهدها الريف المصرى كانت عام ١٩٩٠/٨٩ وذلك طبقا للرقم القياسى لأسعار المستهلكين . وهذا يؤكد لنا مدى ..... التدهور الذى طرأ على القوة الشرائية للنقود لجمهور المستهلكين في الريف والحضر.

كل هذه الإعتبارات تؤكد أن الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار من شأنها إلتهام كل الزيادة فى الدخول النقدية، وربما أكثر منها بالدرجة التى تؤدى إلى انخفاض الدخل الحقيقى لأصحاب الدخول الثابتة والذين يصعب عليهم تحريك دخولهم الإسمية.

رابعا : تحليل العلاقة الإرتباطية بين معدل نمو السيولة الخاصة M_2 والإتجاهات التضخمية:

إذا كانت الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين يمكن أن تعكس لنا المظهر العام للتضخم فقط، فإن تطور حجم السيولة المحلية الخاصة يمكن أن يحدد لنا أبعاد العملية التضخمية فى اقتصادنا المصرى، ذلك بالاستناد إلى بعض تحليلات النظرية الكمية في إطار نسبى.

من ثم فسوف نحاول تحليل العلاقة الإرتباطية بين معدل نمو السيولة المحلية، معدل نمو الطلب على السيولة، حتى يمكننا تحديد المعامل التضخمى والذى يطلق عليه في بعض الأحيان معامل الإستقرار النقدي(١).

---

(١) فإذا افترضنا أن التغير في كمية النقود هى = $\frac{\Delta M}{M}$ (١)

وأن التغير فى إجمالى الناتج القومى الحقيقى = $\frac{\Delta Y}{Y}$ (٢)

وأن معامل الإستقرار النقدى - A

فإذا كانت $\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta M}{M}$ لكان A = صفر

أما لو زادت ١ عن ٢ وكانت A موجبة فهذا يحدد لنا مدى حدة الضغوط التضخمية.

تطور المعروض النقدي فى خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٩١ بالمليون جنيه

السنة	الرقم القياسى لأسعار الجملة ١٩٦٦/٦٥ = ١٠٠	الرقم القياسى لأسعار المستهلكين (حضر) ١٩٦٧/٦٦ ١٠٠	الرقم القياسى لأسعار المستهلكين (ريف) ١٩٦٧/٦٦ = ١٠٠	كمية وسائل الدفع المتاحة M_1	كمية السيولة المحلية الخاصة M_2
				بالمليون جنيه	
١٩٧٥	١٦١,٨	١٤٨,٩	١٦٧,٩	١٨٦٥,٠	٢٨٣١,٠
١٩٧٦	١٧٨,٥	١٧١,٢	١٩٥,٩	٢٢٥٧,٩	٣٥٥٨,٣
١٩٧٧	١٩٦,٩	١٩١,٣	٢٢٠,٧	٢٩٦٤,٧	٤٦٨٦,٣
١٩٧٨	٢١٨,١	٢١٢,٦	٢٣٨,٤	٣٥٧٨,٧	٥٩٥٣,٦
١٩٧٩	٢٤٩,٤	٢٣٣,٥	٢٦٥,٨	٤٣٨٤,٩	٧٧٤٣,٤
١٩٨٠	٢٨٥,٣	٢٨١,٠	٣٢٥,٨	٤٨٩٠,١	١٠٣٦٣,١
٨١/٨٠	٢٩١,٦	٢٨٨,٩	٣٣٦,٨	٥٣٤٤,٤	١٠٤٢٩,٧
٨٢/٨١	٣٣١,٨	٣٢١,٦	٣٧٦,٨	٦٠٦٦,٥	١٦١٤٣,٠
٨٣/٨٢	٤٠٣,٩	٣٧٠,٥	٤٤٧,٥	٨٥٩٨,٤	٢٠٢٥٦,٧
٨٤/٨٣	٤٤١,٧	٥٠٥,٥	٥٤٧,٨	٩٧٩٥,٨	٢٣٩٢٩,٧
٨٥/٨٤	٤٨٤,٤	٥٥٦,١	٦٠١,٨	١١١٧٩,٢	٢٧٥٨١,٩
٨٦/٨٥	٥٧٠,٧	٦٦٣,١	٧٩٦,٠	١٢٤٢٠,٠	٣٦٧٣٥,٠
٨٧/٨٦	٦٣٦,٩	٨٢٩,٩	٨٥٠,٠	١٣١٧٧,٠	٤٠٩٥٧,٠
٨٨/٨٧	٨٠١,٥	٩٨٤,٤	٩٧٤,١	١٤٠٦٣,٠	٥٣٣٧٨,٠
٨٩/٨٨	١٠٠٣,٤	١١٤٨,٧	١١٧٩,٨	١٥٣١٠,٠	٦٢١٤٧,٠
٩٠/٨٩	١٢٠١,٥	١٣٩١,٩	١٤٥٢,٧	١٧٣٩٨,٠	٧٤٦٦٩,٠
٩١/٩٠	١٣٩٢,٦	١١٢٩,٤	١٥٥٧,٨	١٨٨٠٣,٠	٩١٥٥٣

المصدر : البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، العددان الأول والثانى لسنة ١٩٨٦ ص ٩٣، والعددان الأول والثانى لسنة ١٩٩١ ص ١٧٣.

العام ١٩٩١/٩٠ محسوب من جداول الموشرات الاقتصادية - نفس المصدر - العدد الأول ١٩٩٢.

من النظر إلي من الجدول السابق يتضح لنا :

- النمو الكبير فى كمية وسائل الدفع M_1 والتى تتمثل فى تصاعد النقد المُصْدَر، والذى يمثل أكثر من ثلثى وسائل الدفع، حيث بلغ النقد المتداول في نهاية يونية ١٩٩١ حوالى ٧٠,٩٪ من وسائل الدفع الجارية M1 . وهذا المتغير من أكثر المتغيرات تأثيرا على الأسعار . فى حين أن نسبة الودائع الجارية بالعملة المحلية تمثل نحو ثلث كمية وسائل الدفع M_1.

- أن التغير النسبى في معدلات نمو السيولة المحلية الخاصة M_2 يعكس لنا زيادة بعض الودائع الجارية والإدخارية إبتداء من عام ١٩٧٥، نتيجة لزيادة مستويات الدخول النقدية لبعض الفئات، ونتيجة لسرعة تدفق الأصول الأجنبية إلي القطاع الخاص في شكل تحويلات العاملين بالخارج، وهى المصدر الرئيسى لتغذية الودائع الأجنبية لدى الجهاز المصرفي المصرى، ولاسيما أن سعر الفائدة الإسمى علي الودائع بالجنيه المصرى في خلال الفترة من ٧٥ وحتى ١٩٨٦ كان يعكس لنا سعر فائدة حقيقى سالب قدره ١٢,٥٪ سنويا في حين سعر الفائدة الحقيقى على الدولار كان ٢,٧٪ (١) وقد نتج عن ذلك اثار توسعية على مستوى المحلية الخاصة.

---

(١) البنك المركزى المصرى - التقرير المقدم إلي مجلس الشعب بخصوص الأوضاع النقدية والإئتمانية خلال السنة المالية ١٩٩١/٩٠ ص ١٣.

ومن ثم فإن مستوى السيولة المحلية الخاصة M_2 يعتبر أقل إستقرارا، نظرا لتأثير بعض المتغيرات الداخلية والخارجية التي تجعله أكثر عرضة للتقلبات من كمية وسائل الدفع M_1 . ومع ذلك فإن زيادة معدلات نمو مستوى السيولة المحلية الخاصة M_2 من شأنه إحداث مزيد من الضغوط التضخمية بسبب الإنفجار النقدى الذى يغذى حمى الإستهلاك وبسبب زيادة دور البنك المركزى في تمويل العجز في الموازنة العامة.

وبتحليل العلاقة الإرتباطية بين الأرقام القياسية للأسعار جملة ومستهلكين (ريف وحضر) ومعدل وسائل الدفع المتاحة M_1 فإن هناك إرتباط طردي وبنسبة ٩٠, ٠ و ٩١, و ٩٦, على الترتيب (١) مما يعنى أن زيادة وسائل الدفع المتاحة من المؤثرات الهامة والمباشرة على المستوى العام للأسعار . وفى نفس الإتجاه تم تحديد معامل الإرتباط لكل من الإرقام القياسية للأسعار على حجم السيولة المحلية المتاحة M_2 ووجد أنها = ٨٧, و٩٩, و ٩٩, وهذا يعنى أن هناك إرتباط كامل بين هذه المتغيرات.

رابعا - العلاقة بين التوسع النقدى والعملية التضخمية :

لقد ساد أخيرا - فى ظل سيطرة النيوكلاسيك علي إتجاهات صندوق النقد الدولى - أن التحكم فى كمية النقود المتداولة وتقييد الإصدار النقدى الجديد هو أفضل الإجراءات القصيرة الأجل لتحويط ظاهرة التضخم، وتحقيق أكبر قدر من التوافق بين الزيادة في حجم الناتج القومى الحقيقى والزيادة في كمية النقود المتداولة.

ومن الملاحظ أن الإتجاهات التضخمية التي سادت الاقتصاد المصرى - خلال فترة البحث - تعكس لنا درجة النمو الذاتى لمشكلة التضخم وذلك بسبب تزايد الإنفاق العام بمعدلات تفوق زيادة الإيراد العام، وذلك لتعاظم حجم النشاط الاقتصادى للدولة.

---

(١) قد استخدم فى قياس هذا الغرض معامل إرتباط بيرسون Person حيث أن :-

$$ر = \frac{ن \text{ مجـ س ص} - \text{مجـ س مجـ ص}}{\sqrt{ن \text{ مجـ س}^{٢} - [\text{مجـ س}]^{٢}} \times \sqrt{ن \text{ مجـ ص}^{٢} - [\text{مجـ ص}]^{٢}}}$$

وزيادة اعتمادها على الجهاز المصرفى لتمويل صافى العجز المستمر والمتزايد في الموازنة العامة.

ولاسيما أن تحليل محددات المعروض النقدى يعكس لنا زيادة أهمية بند صافى الإئتمان المحلى، أى نسبة الزيادة في صافى مديونية الحكومة للجهازالمصرفى بالقدر الذى يؤثر بالزيادة علي معدل نمو المعروض النقدى الذي ينطوى على اختلال هيكل الإئتمان المحلى وتصاعد معدلات نمو السيولة المحلية الخاصة M_2.

١- إختلال هيكل الإئتمان المحلي وتصاعد معدل نمو السيولة المحلية الخاصة M_2.

قياسا علي ما تقدم، فإن تصاعد معدل نمو السيولة المحلية الخاصة M_2. إنما يرجع أساسا إلي اختلال هيكل التمويل المحلي، وزيادة الاعتماد على الجهاز المصرفي فى تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة.

وبذلك يصبح هذا العجز من أهم المحددات ذات التأثير المباشر على كل من : مكونات السيولة المحلية، معدلات نموها، مما يساهم في زيادة آثاره التصاعدية على المستوى العام للأسعار (١). كما أن خطورة إستمرارية هذا العجز والذي يعزي أساسا إلي نمو الإنفاق العام (٢) بمعدلات تجعل الإيراد العام غير قادر على استيعابها - هو اتباع أسلوب التمويل التضخمى لتغطية الفجوة الناتجة عن قصور مصادر التمويل المحلى والخارجى، مما يؤكد سبب النمو الذاتى للعملية التضخمية، أى العلاقة الإرتباطية بين العجز وتصاعد معدلات التضخم.

---

(١) بسبب زيادة المطلوبات من القطاع الحكومى والتى تمثل ما يقرب من ثلثى الإئتمان المحلى في الفترة السابق الإشارة إليها.

(٢) نتيجة لزيادة المعروض النقدى وظاهرة جذب الطلب لانخفاض مرونة الجاز الإنتاجى.

٢- العجز فى الموازنة العامة والاتجاهات التضخمية :

علاقة العجز فى الموازنة العامة بالإتجاهات التضخمية، إنما يعيد للأذهان العلاقة الميكانيكية لتأثير التغير في كمية النقود(١) على المستوى العام للأسعار فى الاقتصاد القومى وعلى الرغم من أنه لايجوز النظر إلى الاتجاهات التضخمية الحالية على أنها ظاهرة نقدية بحتة، إلا أننا لايجب أن نتجاهل أهمية إلقاء جانب مهم من الضوء على طبيعة الاختلاف الذى يحدث بين كمية النقود وحجم المتاح من السلع والخدمات وذلك لفهم أبعاد قوى العملية التضخمية فى اقتصادنا المصرى، فى إطار ضعف مرونة الجهاز الإنتاجى المحلى.

وبذلك نجد أن أسلوب تمويل العجز فى الموازنة العامة، قد سمح لنا بتطويع الفروض التى استندت عليها النظرية الكمية لتفسير الضغوط التضخمية الناتجة عن السياسات النقدية التوسعية والتي من شأنها زيادة حدة الإختلال بين معدل الزيادة في الدخول النقدية ومعدل الزيادة فى الإفتاجية.

فعلى سبيل المثال لو تم تمويل العجز فى الموازنة العامة من خلال المدخرات القومية، فإن هذا الإجراء كفيل بامتصاص فائض القوة الشرائية وتحويط ظاهرة التضخم، في حين أن تمويل العجز من خلال القروض الأجنبية ينطوى علي دفع الآثار

---

(١) حيث أن معظم هذه الزيادة يرجع إلي زيادة إعتمادات الأجور والمرتبات والمعاشات لتحسين أحوال محدودى الدخل، ولتعيين الخريجين الجدد، زيادة أعباء فوائد الدين العام (محلى - خارجى)، الإنفاق الجارى لتوفير المستلزمات السلعية والخدمية الضرورية والترفية للجهاز الحكومى، إعانات الدعم، ولو أن الدولة بدأت فى تخفيض هذا البند حيث انخفضت إعتمادات الدعم إبتداء من ٨٩/١٩٩٠، النفقات التحويلية النقدية (معاشات السادات - معاشات الضمان الاجتماعى) كل هذا من شأنه ضخ مزيد من السيولة للإقتصاد القومى والذى يعانى بدوره من ضعف مرونة جهازه الإنتاجى.

(٢) سواء الإصدار النقدى أو التسهيلات الإتمانية المصرفية.

النقدية للضغوط التضخمية في الأجل الطويل [١] ومع ذلك يظل تمويل العجز من خلال الجهاز المصرفي [٢] هو أخطر الإجراءات التى تهيئ المناخ العام لإطلاق قوى العملية التضخمية.

وسوف نتعرض لهذه الظاهرة من خلال الجدول الآتى.

---

(١) وذلك بسبب خدمة أعباء الدين وأقساطه، مع الأخذ فى الحسبان إرتفاع أسعار الفائدة العالمية وفروق أسعار صرف العملات الأجنبية، مما يزيد الأمر تعقيدا.

(٢) التوسع فى الإصدار النقدى والتسهيلات الإئتمانية المصرفية من البنوك التجارية.

تطور المعروض النقدي فى خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٩١ بالمليون جنيه

السنة	عجز الموازنة	الرقم القياسى اساس ١٩٧٥	معدل التغير السنوى	عجز الموازنة باسعار ١٩٧٥	الرقم القياسى اساس ١٩٧٥	معدل التغير السنوى	تمويل محلي	تمويل مصرفى	تمويل خارجى
	القيمة بالمليون جنيه						القيمة بالمليون جنيه		
١٩٧٥	٨٩٩	١٠٠	—	٨٩٩	١٠٠	—	٥٦٥	٣٢٠,٨	٢٨٤
١٩٧٦	١٤٩١	١٦٥,٨٥	٦٥,٨٥	١٣٥٢	١٥٠,٣٩	٥٠,٣٩	٤٣٧	٣٩٧,٨	٤٨٨
١٩٧٧	١٢٦٤,٧	١٤٠,٦٨	(١٥,١٨)	١٠٥٧,٥	١١٧,٦٣	(٢١,٧٨)	٤٧١	٨٥٧,٥	٦٠٧,٧
١٩٧٨	١٤١٣,٣	١٥٧,٢١	١١,٧٥	١٠٨٣,٧	١٢٠,٥٥	٢,٤٨	٨٢٨	٦٢٥,٩	٨٨١,٨
١٩٧٩	٢٢٥٢,٤	٢٥٠,٥٥	٥٩,٣٨	١٤٦١,٣	١٦٢,٥٥	٣٤,٨٤	١٥٨٢	٦٩٥	١١٣٥,٥
١٩٨٠	٣٤١٢,٩	٣٧٩,٦٣	٥١,٥٢	١٨٩٣,٧	٢٠٦,٨٣	٢٧,٢٤	٨٧٤	١٢٠٦,٢	١١٠١,٩
٨١/٨٠	٣٥٢٦	٣٩٢,٢١	٣,٣١	١٧١٩,٤	١٩١,٢٦	(٧,٥)	٢١٨٢	١٢٦١,٣	١٢١٢,٢
٨٢/٨١	٤٨٤٥,٢	٥٣٨,٩٥	٣٧,٤١	١٩٤١	٢١٥,٩١	١٢,٨٨	١٣٩٢,٢	٣٢٠٩,٨	١٣٥٤,٢
٨٤/٨٣	٥٠١٢,٤	٥٥٧,٥٥	٣,٤٥	١٨٣٦	٢٠٤,٢٤	(٥,٤١)	٢٥٦٢,٢	١٩٣٠,٥	١٤٤٠,٥
٨٥/٨٤	٥٤٠٠	٦٠٠,٦٧	٧,٧٣	١٨٠٢,٢	٢٠٠,٤٧	(١,٨٥)	٢٤٣٤,٦	٢٤٦٦,٧	٢٠٤١,٨
٨٦/٨٥	٩٧٨٩	١٠٨٨,٨٨	٨١,٢٨	٢٧٧٦,٨	٣٠٨,٨٨	٥٤,٨	٤١٥٩,٩	٣٠٣٠,٨	١٥٩٨,٢
٨٧/٨٦	٩٠٨١	١٠١٠,١٢	٧,٢٣	٢٣٠٧	٢٥٦,٦٢	(١٦,٩٢)	٢٦١١	٣٠٣٦	١٤٤٦
٨٨/٨٧	١٤٤٤٠	١٦٠٦,٢٣	٥٩,٠١	٢٩١٥,١	٣٢٤,٢٦	٢٦,٣٦	٣١٩٦	٣٣٦٨	١١٢٣
٨٩/٨٨	١٢١٣٣	١٣٤٩,٦١	١٥,٩٨	١٩٥٦,٥	٢١٧,٦٣	(٣٢,٨٨)	٣٤٨١	٢٣٦٨	١١٣٦
٩٠/٨٩	٤٨٩٠	٥٤٣,٩٤	(٦٠)	٦٥٨,٥	٧٣,١٥	(٦٦,٣٩)	٣٦٦٦	١٦١٠	٨٧٢
٩١/٩٠	٨٧٦٧	٩٧٥,١٩	٧٩,٢٩	١٠١٨,٦	١١٣,٣٠	٥٤,٦٨	٣٧٧٥	٣١٥١	١٨٤١

- السنوات من ١٩٧٢ - ١٩٨٢/٨١، وزارة المالية، الحسابات الختامية للموازنة.
- السنوات من ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٦/٨٥، وزارة المالية، الحسابات الختامية للموازنة. نقلا عن : مجلس الشورى "الإستهلاك السلعي" تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية ، دور الإنعقاد العادى الثامن ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٢٩ - ٣٠.
- السنوات من ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٨٨/٨٧، وزارة المالية، الحسابات الختامية للموازنة. نقلا عن :

IMF, Arab republic of Egypt, Recent Economic Developments, May, P. 16 Table 2.

من الجدول السابق يتضح لنا :

- زيادة إجمالى العجز في الموازنة العامة فى عام ١٩٧٥ (١) زيادة نسبة التمويل المصرفي إلي العجز حيث بلغ معدل ٦٢,٨٪، مما يشير إلى زيادة التدفقات النقدية في الاقتصاد القومى بهذه النسبة.

- كما بلغ إجمالي العجز في الموازنة العامة لعام ١٩٧٦، حوالى ١٤٩١ مليون جنيه مقابل ٨٩٩ مليون جنيه عام ١٩٧٥، أى إرتفع بحوالي ٦٥,٨٪. ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلي :-

* زيادة الاعتماد على المصادر الخارجية مثل تحويلات العاملين فى الخارج - حصيلة الصادرات من البترول - إيرادات السياحة والدعم العربى والإعانات والمنح والقروض الخارجية (٢) هذا إلي جانب زيادة المبالغ المخصصة للدعم السلعى بالموازنة العامة إلي ٤٢٧,٣ مليون جنيه مقابل ٦٢١,٩ مليون عام ١٩٧٥ (٣).

- إلا أن زيادة إجمالى العجز قد تراجع حيث بلغ عام ١٩٧٧ ما قيمته ١٢٦٤,٧ مليون جنيه فقد قفز إجمالى العجز عام ١٩٧٩ إلي حوالي ٢٢٥٢٤ مليون جنيه (٤) مقابل ١٤٣٧٣ مليون جنيه عام ١٩٧٨، أى بمعدل نمو يبلغ ٥٩,٤٪، وفي نفس

---

(١) لزيادة أعباء مواجهة تعمير مدن القناه والمبالغ المخصصة للدعم السلعى وخدمة الديون العسكرية، زيادة فوائد الدين العام المحلى والخارجى - نفقات تطوير قناة السويس والنهوض بمشروعات البنية الأساسية والمرافق العام لنفقات تمويل الاقتصاد المصري من اقتصاد حرب الي اقتصاد علم وزيادة مخصصات دعم العمالة الزائدة ، تخفيض الرسوم الجمركية علي بعض السلع المستوردة من الرسوم واهمها السلع الغذائية.

(٢) وهذه المصادر ذات طبيعة متقلبة لارتباطها بالمتغيرات الخارجية .

(٣) تقرير مجلس الشوري عن التضخم والاسعار والدعم ١٩٨٢.

(٤) وذلك بسبب توحيد سعر الصرف للدولار في السوق الرسمية والموازنة من اول يناير ١٩٧٩ وانشاء مجمع البنك المركزى.

الوقت الذى تصاعدت فيه نسبة التمويل المصرفي للعجز فى خلال تلك السنوات، وهذا يؤكد إلتجاء السلطات إلى تطويع السياسة النقدية لخدمة أهداف السياسة المالية، بغض النظر عن الأبعاد الإقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذا الإجراء. وخصوصا أن زيادة نسبة التمويل المصرفي للعجز تزيد من حدة الإختلال القائم بين التدفقات النقدية ومعدلات الإنتاجية الحقيقية للقطاعات الاقتصادية.

وعلى الرغم من استمرار العجز الإجمالى إلا أنه انطلق إبتداء من عام ١٩٨٦/٨٥ حيث بلغت قيمته حوالى ٩٧٨٩ مليون جنيه فى مقابل ٥٤٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤، أى بمعدل نمو قدره ٨١,٢٪ عن العام السابق. في الوقت الذي بلغ فيه نسبة التمويل المصرفى للعجز حوالي ٤٢,٥٪ وذلك بسبب تراجع مصادر التمويل الخارجية.

وعلى الرغم من التراجع النسبى لإجمالى العجز عام ١٩٨٧/٨٦ إلا أن هذا العجز كان أعلى من العجز المحقق في العامين التاليين ، وذلك بسبب تحميل الموازنة العامة فى هذين العامين بفروق إعادة تقييم أرصدة القروض والتسويات الأخرى المتعلقة بالمكون الأجنبي، فضلا عن عام ١٩٨٨/٨٧ هى السنة الأولى من الخطة الخمسية ١٩٩٢/٩١،١٩٨٨/٧٨.

ومن الملاحظ أيضا انخفاض إجمالى العجز في الموازنة العامة لعام ١٩٨٩/٨٨، ١٩٩٠/٨٩، ويرجع ذلك إلي إلتجاء الدولة لتعزيز الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق

وتخفيض المبالغ المخصصة للدعم ، فضلا عن استبعاد إستثمارات شركات القطاع العام من الموازنة العامة إبتداء من عام ٩٨/١٩٩٠.

- ومما تقدم يتأكد لنا أن التمويل المصرفى لإجمالى العجز يحتل المرتبة الأولى، فى حين يأتى التمويل الخارجى فى المرتبة الثالثة، ومن ثم تصبح العلاقة بين البنك المركزى والسلطات المالية علاقة تبعية، وهذا أمر بالغ الخطورة، لما ينطوى عليه من إنعكاسات سلبية على مستوى النشاط الاقتصادى.

ولذلك حاولت السلطات النقدية الخروج من دائرة التبعية باتباعها سياسة تقييد الإئتمان وتحرير سعر الفائدة لترشيد الإئتمان ولتحويط ظاهرة التضخم، في الوقت الذى أدركت فيه السلطات النقدية خطورة الإلتجاء إلى تمويل جزء كبير من العجز من خلال المدخرات الحقيقية.

وباستخدام نفس معادلة الإرتباط وجد أن هذا الإرتباط طردى متوسط حيث بلغ ٦٩, ، ٥٩, ، ٧٠, بالنسبة لكل من الأرقام القياسية لأسعار الجملة والمستهلكين حضر وريف على التوالى فى نفس المستوي تقريباً.

نخلص فيما تقدم وجود علاقة ارتباطية بين كل من :

عجز الموازنة ومقدار التمويل التضخمي لهذا العجز وانخفاض معدل نمو الناتج القومي بسبب تزايد هذه الضغوط التضخمية.

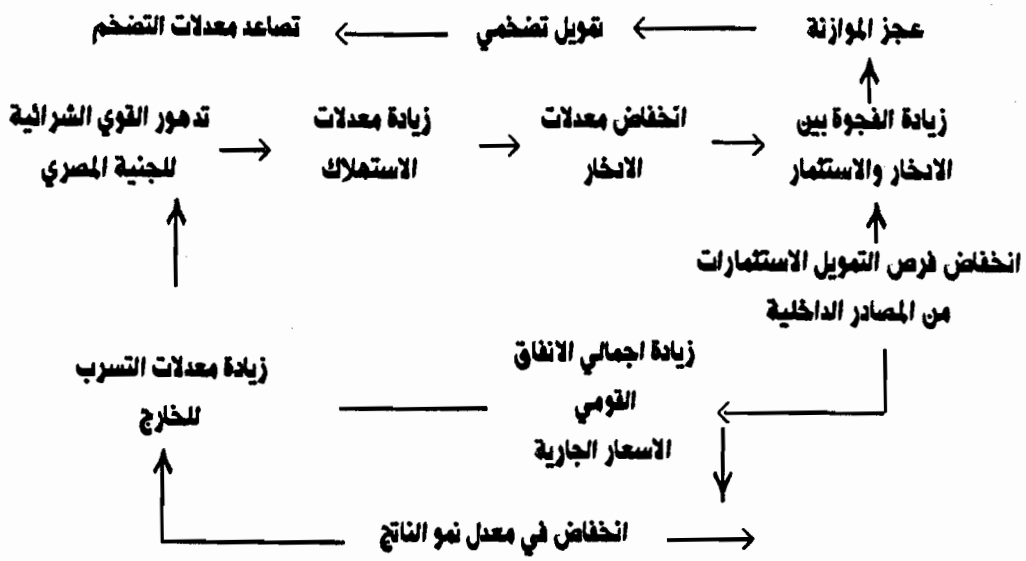

خامسا - العجز المحلي والناتج القومي المحلي :

في ضوء ماتقدم ، يمكن القول ان استمرار وتزايد العجز المحلي وتمويله من خلال الروافد التضخمية (١) قد ساهم في تضافر وتفاعل العوامل النقدية مع كل من :

- التقلبات التي تطرأ علي مستويات الدخل والإنفاق والتشغيل؛
- الإختلالات الهيكلية الناتجة عن ضعف مرونه بعض عناصر الإنتاج وعدم تكافؤ معدلات النمو في القطاعات المختلفة؛ بالقدر الذي يساهم في زيادة حدة الإختلالات الداخلية والخارجية وتوليد مزيد من الموجات التضخمية المتصاعدة والتي يغذي بعضها البعض.

الا ان الأمر لايقتصر علي ذلك ، بل يؤدى الي انخفاض معدل النمو الحقيقي للإستثمار القومي ، في الوقت الذي يزيد فيه الإستهلاك الكلي (٢) بنسبة تفوق معدل

---

(١) التمويل المصرفي والخارجي.

(٢) أى الاستهلاك الخاص + الاستهلاك العام علي كل من المنتجات الزراعية والصناعية (في الوقت الذي يظهر فيه العجز في عرض تلك المنتجات) بسبب زيادة الدخول النقدية المتولدة من الأنشطة التجارية والخدمية.

النمو في الناتج المحلي الإجمالي [١] ، وخصوصا ان هذا النمو يتطلب زيادة الإستثمارات بالقدر الذي يحقق نوعاً من النمو المتوازن بين القطاعات الإقتصادية المختلفة وذلك من خلال الإستفادة المثلي من الطاقات الإنتاجية المتاحة والقضاء علي الجمود الهيكلي للقطاعات الأساسية في الإقتصاد القومي.

وفي هذا الإطار سوف نحاول التعرف علي طبيعة العلاقة بين العجز المحلي واجمالي الناتج المحلي من خلال التحليل الجدولي الآتي :

---

(١) نظراً لانخفاض معدل نمو الإدخار المحلي ونسبته إلي الناتج المحلي الإجمالي ، مما يقلل من فرص تمويل الإستثمارات من المصادر الداخلية ويعمق الفجوة بين الإدخار والإستثمار.

العلاقة بين العجز المحلي وإجمالي الناتج المحلي ومستوي السيولة المحلية

السنة	عجز الموازنة بالمليون جنيه	الناتج المحلي الاجمالي (ارقام مثبته بتكلفه عوامل الانتاج ٧٥	الرقم القياسى على اساس ١٩٧٥	معدل التغير السنوى %	مجموع وسائل الدفع M1	الرقم القياسى سنة اساس ١٩٧٥	معدل التغير السنوى%	السيولة المحلية الخاصة M2	الرقم القياسى اساس ١٩٧٥	معدل التغير السنوى%
١٩٧٥	٨٩٩	٤٧٧٨,٨	١٠٠	–	١٨٦٥,٥	١٠٠	–	٢٨٣١,٠	١٠٠	
١٩٧٦	١٤٩١	٥٢٦٨,٠	١١٠,٢٤	١٠,٤	٢٢٥٧,٩	١٢١,٠٣	٢١,٠٣	٣٥٥٨,٣	١٢٥,٦٩	٢٥,٦٩
١٩٧٧	١٢٦٤,٧	٥٧١٥,٠	١١٩,٥٩	٨,٥	٢٩٦٤,٧	١٤٤,٥٤	١٩,٤٣	٤٦٨٦,٩	١٦٥,٥٦	٣١,٧٢
١٩٧٨	١٤١٣,٣	٦٢٣٢,٠	١٣٠,٤١	٩,١	٣٥٧٨,٧	١٩١,٨٤	٣٢,٧٢	٥٩٥٣,٦	٢١٠,٣٠	٢٧,٠٢
١٩٧٩	٢٢٥٢,٤	٦٨٤٣,٠	١٤٣,١٩	٩,٨	٤٣٨٤,٩	٢٣٥,٠٥	٢٢,٥٢	٧٧٤٣,٤	٢٧٣,٥١	٣٠,٠٦
١٩٨٠	٣٤١٢,٩	٨١٣٣,٠	١٧٠,١٩	١٨,٩	٥٣٤٤,٤	٢٨٦,٤٩	٢١,٨٨	١٠٤٢٩,٧	٣٦٨,٤١	٣٤,٧٠
٨١/٨٠	٣٥٢٦,٠	٩٤١٠,١	١٩٦,٩١	١٥,٧	٦٧٦٦,٥	٣٦٢,٧٢	٢٦,٦٦	١٦١٤٣,٠	٥٧٠,٢٢	٥٤,٧٨
٨٣/٨٢	٤٨٤٥,٢	١٠١١٢,٥	٢١١,٦١	٧,٥	٨٥٩٨,٤	٤٦٠,٩٢	٢٧,٠٧	٢٠٢٥٦,٧	٧١٥,٥٣	٢٥,٤٨
٨٤/٨٣	٥٠١٢,٤	١٠٦١٨,١	٢٢٢,١٩	٥,٠	٩٧٩٥,٨	٥٢٥,١٠	١٣,٩٢	٢٣٩٢٩,٧	٨٤٥,٢٧	١٨,١٣
٨٥/٨٤	٥٤٠٠	١١٧٦٨,١	٢٤٦,٢٦	١٠,٨	١١١٧٩,٢	٥٩٩,٢٦	١٤,١٢	٢٧٥٨١,٩	٩٧٤,٢٨	١٥,٢٦
٨٦/٨٥	٩٧٨٩	١٢٨٥٥,٤	٢٦٩,٠١	٩,٢	١٢٤٢٠,٠	٦٦٥,٧٧	١١,١٠	٣٦٧٣٥,٠	١٢٩٧,٦٠	٣٣,١٩
٨٧/٨٦	٩٠٨١	١١٥٦٣,١	٢٤١,٩٧	(١٠,١)	١٣١٧٧,٠	٧٠٦,٣٥	٦,١٠	٤٠٩٥٧,٠	١٤٤٦,٧٣	١١,٤٩
٨٨/٨٧	١٤٤٠	١٢١٨٠,٨	٢٥٤,٨٩	٥,٣	١٤٠٦٣,٠	٧٥٣,٨٥	٦,٧٢	٥٣٢٧٨,٠	١٨٨١,٩٥	٣٠,٠٨
٨٩/٨٨	١٢١٣٣	١٢٨٤٥,٦	٢٦٨,٨٠	٥,٥	١٥٦٠٠,٠	٨٣٦,٢٥	١٠,٩٣	٥٩٩٧٢,٠	٢١١٨,٤٠	١٢,٥٦
٩٠/٨٩	٤٨٩٠	١٣٥٥٠,١	٢٨٣,٥٧	٥,٥	١٧٧٧٧,٠	٩٥٢,٩	١٢,٩٥	٧١٨١٣,٠	٢٥٣٦,٦٧	١٩,٧٤
٩١/٩٠	٨٧٦٧	١٤١٩١,٠	٢٩٦,٩٦	٤,٧	١٨٨٠٣,٠	١٠٠٧,٩	٥,٧٧	٩١٥٥٣,٠	٣٢٣٣,٩٥	٢٧,٤٩

من الجدول السابق يتضح لنا :

* أن هناك علاقة عكسية بين زيادة العجز المحلي وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ففي عام ١٩٧٦ إقترنت زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (٢٤,١٠٪ علي أساس أسعار تكلفة عوامل الإنتاج لسنة ١٩٧٥) بعجز محلي يقدر بـ ٣٩,٥٠٪ ، بالمقارنة بالعام السابق.

* في عام ١٩٧٧ فقد ساهم العجز المحلي الذي بلغت نسبته ٢١,٧٪ فقط (بالاسعار الثابتة) ، وبالمقارنة العام السابق ، في تحقيق معدل نمو بحوالي ٨,٥٪.

* وفي عام ١٩٨٢ / ١٩٨٣ علي الرغم من ان عجز الموازنة كان محدوداً للغاية ١٢,٨٨ ٪ ، بالمقارنة العام السابق ، الا ان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لم يتجاوز ٧,٥٪ (١) ويرجع ذلك إلي :

- سياسة السقوف الإئتمانية التي بدأ تطبيقها عام ١٩٨١ لتحجيم التوسع الإئتماني (١).
- إضطرار البنوك الي تقليص تمويلها للقطاعات الإنتاجية لصالح تمويل الأنشطة ذات العائد المجزي والسريع.

* وفي عام ١٩٨٤/٨٣ إنخفض معدل نمو الناتج القومي المحلي ليصل الي ٥٪ أى بإنخفاض قدره ٢,٥٪ عن العام الذي سبقه . في الوقت الذي لم يزد فيه معدل العجز في الموانة عن ١٩,٧٪ ويرجع ذلك إلى :

- عدم توافر الجو العام للإستقرار الإقتصادي.
- زيادة سعر صرف الدولار.
- زيادة مشاكل الإختلال بين تكاليف المنتج وتسعير المنتجات.

---

(١) مثبتة علي اساس اسعار ١٩٨٢/٨١.

(١) وذلك من خلال وضع معيار عام للتوسع الإئتماني يربط بين حجم الإئتمان الممنوح لشركات القطاع العام والخاص (لاغراض غير موسمية) وبين ودائع هذين القطاعين (٦٥٪).

- زيادة حجم الإستثمارات اللازمة للإحلال والتجديد.

* أما عام ٨٧ / ١٩٨٨ فقد استقر معدل النمو عند ٥,٤٪ في الوقت الذي انخفض فيه العجز المحلي للأسباب الآتية :

- تخفيض الإنفاق الإستثماري الحكومي ؛

- تعزيز ايرادات الدولة وزيادتها من الضرائب؛

- إعادة النظر في تسعير المنتجات الغذائية.

- خفض الدعم السلعي الي الإنفاق العام.

- رفع سعر الطاقة وتخفيض القروض المقدمة للقطاع الحكومي والقطاع العام.

- حصول مصر عام ١٩٨٧ ، علي قرض يعادل ٣٢٧ مليون دولار (٢٥٠ مليون وحدة سحب خاصة) [١] في اطار الاتفاق الجديد للترتيبات المساندة لبرنامج الصندوق للإصلاح.

- إعادة جدولة المتأخرات الغير مسددة حتي ديسمبر ١٩٨٦ والمستحقات خلال يناير ١٩٨٧ الي يونيه ١٩٨٨ ، بموجب تساهل نصف سنوية لمدة ٥ سنوات بعد فترة سماح مماثلة.

ومن ثم فان العجز المحلي يمكن ان يخلف آثار انكماشية علي إجمالي الناتج المحلي وهو مايشير اليه العلاقة الارتباطية بينهما.

---

(١) البنك الاهلي المصري - النشرة الاقتصادية - المجلد الاربعون العدد الثالث عام ١٩٧٨.

وقد يعزي هذا التأثير الي هذا العجز ، الذي يعكس لنا التوسع في الانفاق الجاري علي حساب الانفاق الاستثماري [١] ، بالقدر الذي يجعل الزيادة في الدخول النقدية تفوق الزيادة في الانتاجية . ومن ثم تبدأ مكونات البنيان الاقتصادي في التغير لصالح القطاعات الخدمية ، في اطار انخفاض درجة مرونه الجهاز الانتاجي ، مما يؤدي الي ظهور فائض الطلب المحلي بالنسبة لاجمالي الناتج المحلي [٢] ويزيد من حدة الضغوط التضخمية.

وذلك نجد ان هناك تشابك وتداخل وتفاعل بين كل من القوي والتضخمية:

- العجز في الموانة العامة ؛
- التمويل بالعجز ؛ ← تدفقات نقدية (+)
- زيادة مستوي السيولة المحلية ؛
- تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ؛ ← تدفقات سلعية (-)

وأخيراً وليس بآخر نجد ان زيادة حدة الاختلال الداخلي يساهم في زيادة تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

وباستخدام معادلة الارتباط وجد ان عجز الموازنة ذات ارتباط طردي مع الناتج المحلي الاجمالي وبنفس درجة ارتباطه ، الارقام القياسية للاسعار حيث بلغ ٨٠,٠٠.

---

(١) وخصوصا ان العجز في الموازنة الاستثمارية يمثل احد المكونات الهامة للعجز في الموازنة العامة.

(٢) وهذا ينعكس في رفع الطاقة الاستيرادية للاقتصاد القومي وضعف الطاقة التصديرية.

الخلاصة

استهدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين التوسع النقدي والتضخم في الفترة من ٧٥ - ١٩٩١ ، في اطار تحليل ميكانيكية العلاقة بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوي العام للاسعار طبقا للفروض التبسيطية للنظرية الكمية ومدي تأثير العجز المحلي الناتج المحلي الاجمالي.

وفي اطار هذه الرؤية ، فان تطويعنا للفروض التبسيطية للنظرية الكمية ، ساهم في تبسيط تفسير طبيعة الاختلال الذي يحدث دائماً ، بين معدل نمو كمية النقود والدخول النقدية من ناحية وبين النمو الذي يطرأ علي العرض الحقيقي للسلع والخدمات من ناحية ، بما يعكس تصاعد معدلات التضخم.

وبوجه آخر ، يمكن القول ان التسارع في المعدلات التضخمية في خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٩١ كان محصلة لتبعية السياسة النقدية للسياسة المالية التي تستند اساساً علي ديناميكية الانفاق العام المتزايد الي جانب ميكانيكية التمويل بالعجز في ظل وجود الإختلالات الهيكلية في البنيان الاقتصادي القومي.

وخصوصاً ان التحليل السابق المستند علي الفروض المستوحاه من النظرية الكمية قد اكد لنا إتساق هذه الفروض مع التغيرات التي طرأت علي آليات التضخم بسبب الرغبة في الإسراع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في خلال فترة البحث.

فقد استخدمنا لإختبار الفرض الاساسي (التغير في كمية النقود وأثره علي المستوي العام للأسعار) معادلة الارتباط المحسوبة وفق بيانات وزارة التخطيط ، وزارة المالية - الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء والبنك المركزي والاهلي ، ووفقا لهذه البيانات تكدت لنا ايجابية هذه العلاقة .

وفي تحليل الفرض الثاني استخدمنا معامل الارتباط ايضاً وقد تاكد لنا العلاقة

الوثيقة بين زيادة العجز في الموازنة العامة وبين معدل نمو السيولة المحلية وتبين ايجابية النتائج التي يستفاد منها بالتنبؤ باستمرارية العجز في التمويل المحلي ، اذا لم تنمو المدخرات المحلية بمعدل يكفي تمويل الشطر الاعظم من الاستثمارات الكلية ، ولايمكن تحقيق ذلك الا من خلال ترشيد الاستهلاك العام والخاص وترشيد الاستيراد وايضا تهيئة المناخ الادخاري الملائم وفي مقدمته تحويط ظاهرة التضخم.

وكذلك استطعنا ان نلقي الضوء علي اهمية العلاقة بين العجز ومقدار تمويله التضخمي وتباطؤ ومعدل نمو الناتج المحلي للاسباب السابق ذكرها . وخصوصاً ان معدل نمو الناتج المحلي يرتبط دالياً بكل من الاستثمار العام والاستهلاك الحكومي (هذا الي جانب العوامل الاخري السابق ذكرها ..

ولمحاولة استجلاء اتجاهات التضخم الجامح في خلال فترة البحث نجد ان استخدامنا لمعادلة الارتباط اكدت لنا ، ان فروض النظرية الكمية قد كانت من المؤشرات الهامة التي فسرت لنا العلاقات السببية التي نتجت عن تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية بدلاً من تكاملها . ومن ثم فان هذه الاختبارات يمكن ان تكون بمثابة المرشد للتنبؤ بالاحتمالات المستقبلية لآثار السياسة النقدية التوسعية ، في الأجل الطويل.

وخصوصا ان تحليل هيكل الناتج القومي وعجز الموازنة وطريقة تمويله واستخدام تحليل الارتباط ، اوضح لنا اهم مؤشرات ومحددات الانكماش الاقتصادي واظهر لنا تفاقم هذا الإختلال الهيكلي ، الذي يؤكد ان ظاهرة مشكلة التضخم في مصر ليست مشكلة نقدية بحتة ولكنها ترجمة للإختلالات الهيكلية الخاصة بالبنيان الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الكلية وفي مقدمتها السياسة النقدية والمالية . ولذلك فقد حرصت السياسة النقدية الحالية علي ترشيد الإئتمان وتحرير أسعار الفائدة والصرف ، وكذلك حرصت السياسة المالية علي تمويل العجز الداخلي من خلال المدخرات الحقيقية.

أهم المراجع العربية

١ – د. أحمد الغندور ، « الاندماج العربى » معهد الدراسات العربية القاهرة ١٩٧٠.

٢ – أحمد فريد مصطفى

د. سهير حسن ، « الاقتصاد النقدى والدولى » دار الولاء ١٩٨٩ شبين الكوم

٣ – حازم الببلاوى « نظرية التجارة الدولية » المعارف الاسكندرية ١٩٨٦.

٤ – د. صبحى تادرس قريصة ، النقود والبنوك كلية التجارة جامعة الاسكندرية ١٩٩٢.

٥ – د. عبد النعيم مبارك ، النقود والصيرفة والسياسات النقدية مؤسسة شباب الجامعة ١٩٨٤ اسكندرية.

٦ – د. مصطفى رشدى شيحة ، الاقتصاد النقدى النظرية السياسات التطبيق مؤسسة الثقافة الجامعية ، اسكندرية ١٩٧٩.

٧ – د. محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك دار النهضة القاهرة ١٩٦٩.

الدوريات :

١ – تقارير البنك الأهلى والمركزى اعداد مختلفة.

٢ – السياسات الدولية اعداد مختلفة.

المراجع الأجنبية

(1) A.Maizele : Exports and Economic Groth of Developing Countries.

(2) C.P. Kindlebreger : The Terms of Trade - European Case Study.

(3) Guy de Lach Arriere : La Stratége Commerciale du De-véloppment - PUF - 1973.

(4) GUY - Willy Schmettz : L,économi Modiale Contémporiane ("eeconomie du Tiérs mond) Paris - 1985.

(5) Maurice BYE : Rélations Ecomomique Intérnationales - Dalloz - France - 1978.

(6) Rene LERAY : L'échange Intérnational, Repres - Ecomonie, France, 1985.

(7) Differents Numero de La Banque

(8) Scamell W .M. : The Internatioal Monetary System, Journal of Economic Studies New Srvices. Vol X 01. May 1974 Glasgow.